S/2025/318

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
22 May 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 15 أيار/مايو 2025 موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أحيل إليكم طيّه رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من السفير سيدي عمار، ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) لدى الأمم المتحدة والمنسّق مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بخصوص التطورات الأخيرة المتعلقة بالصحراء الغربية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماتو **جوبيني**
الممثلة الدائمة لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

100625 300525 25-08081 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 15 أيار/مايو 2025 الموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

رسالة موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة والمنسّق مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

نيويورك، 15 أيار/مايو 2025

أودُّ في البداية أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم كلّ النجاح في مهمتكم.

لقد تلقّى مجلس الأمن مؤخراً رسالة من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة ضمّنها، كعادته، الادعاءات الباطلة نفسها بشأن مسألة الصحراء الغربية. وهذه الادعاءات ليست سوى استغباء للدول الأعضاء.

وكما أوضحنا بالأدلة الموثّقة في رسائل سابقة، بما في ذلك S/2023/219 و S/2023/456 و S/2024/520 و S/2024/682 وغيرها، فإنّ الادعاءات التي ساقها ممثل دولة الاحتلال لا أساسَ لها من الصحة ولا تستوجب الردّ عليها. ومع ذلك، وإحقاقاً للحقّ ومن أجل وضع الأمور في نصابها الصحيح، سننظر عن كثب في هذه الادعاءات لنثبتَ مرة أخرى أنها كاذبة ومضلّلة بالقدر نفسه.

1 - اللاجئون الصحراويون نازحون قسراً بسبب احتلال المغرب غير القانوني لوطنهم في عام 1975

يعترض ممثل المغرب، دولة الاحتلال، في رسالته على إثارة مسألة الصحراء الغربية خلال إحاطة قدّمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى مجلس الأمن. كما يكرّر ممثل دولة الاحتلال الادعاءات نفسها بشأن اللاجئين الصحراويين، بما في ذلك الادعاء الذي يردَّد مراراً عن "اختلاس المساعدات الإنسانية"، بل ويدّعي أن اللاجئين الصحراويين "ليسوا نازحين قسراً".

وقد أدرجت مسألة الصحراء الغربية في جدول أعمال مجلس الأمن منذ تشرين الأول/أكتوبر 1975. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2016)، فإنّ الحالة الإنسانية في مخيمات اللاجئين الصحراويين تمثل "إحدى أطول حالات اللجوء أمداً في العالم". ولذلك، ليس بدعا أن تثارَ حالة اللاجئين الصحراويين في إحاطة تقدّمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى مجلس الأمن.

فمن المعروف أن الصحراويين أصبحوا لاجئين لا بسبب كارثة طبيعية بعينها وإنما في المقام الأول لأن المغرب، دولة الاحتلال، طردهم قسراً من وطنهم عندما غزا الصحراءَ الغربية واحتلها عسكرياً في تشرين الأول/أكتوبر 1975، فقصفَ المدنيين بقنابل النابالم والقنابل الفوسفورية الحارقة المحرّمة دولياً وعاث فساداً في سُبل عيشهم.

ولعدم وجود أي دليل موثوق به، يستند ممثل دولة الاحتلال إلى تقرير مشكوك فيه للغاية، وهو ما يُسمى بـ "تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال" لعام 2007، والذي لم ينشره المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال أو الاتحاد الأوروبي. وكما تبيّن لاحقاً، كان "التقرير" جزءاً من حملة دبّرتها دولة الاحتلال لاستغلال المساعدات الإنسانية في حربها الشاملة ضدّ الشعب الصحراوي.

وتعمل وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسف وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في مخيمات اللاجئين الصحراويين منذ عقود، ولم يسبق لأي منها أن أيّدت الادعاءات التي ساقها ممثل دولة الاحتلال. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي، وهو أحد المانحين المتواجدين في مخيمات اللاجئين الصحراويين، موقفه في هذا الصدد في مناسبات عدة.

فعلى سبيل المثال، أشار السيد لينارتشيتش في إجابته (E-004803/2020) التي قدّمها في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 نيابة عن المفوضية الأوروبية إلى أن "المفوضية ليست على عِلم بإساءة استخدام المساعدات الإنسانية المقدَّمة للاجئين الصحراويين". ويتحدث بيانُ الاتحاد الأوروبي عن نفسه ولا حاجة إلى مزيد من التعليق.

وإنّ الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي أطلقها ممثل دولة الاحتلال بشأن اللاجئين الصحراويين لا يمكن أن تُخفي حقيقة أن الصحراويين في الصحراء الغربية المحتلة يعيشون في أكبر سجن على وجه الأرض حيث يتعرضون يومياً لقمع وحشي على يد قوات الاحتلال المغربية بمنأى عن تمحيص المجتمع الدولي بسبب التعتيم الإعلامي المفروض على الإقليم.

وإذا كان المغرب، دولة الاحتلال، ليس لديه ما يخفيه، فلماذا يستمر في منع مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للسنة التاسعة على التوالي من زيارة الصحراء الغربية المحتلة (S/2024/707، الفقرة 72) على الرغم من دعوات مجلس الأمن المتكررة لدولة الاحتلال لتيسير تلك الزيارات ((S/RES/2756 (2024))، من بين أمور أخرى)؟

ولماذا تستمر دولة الاحتلال في منع دخول الصحفيين الأجانب والمراقبين المستقلين وترحيل أولئك الذين يتمكنون من دخول الصحراء الغربية المحتلة؟

والإجابة على ذلك واضحة: فالمغرب، دولة الاحتلال، يخشى أن يعرف العالم الفظائع والجرائم البشعة التي ترتكبها قواته القمعية ضد الصحراويين في الصحراء الغربية المحتلة والجحيم الحقيقي الذي يعيشون فيه تحت الاحتلال منذ عام 1975.

2 - الصحراء الغربية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي يحتله المغرب بشكل غير قانوني، و "اتفاق مدريد" ليس له أي أثر قانوني على الوضع الدولي للإقليم

يزعم ممثل دولة الاحتلال في رسالته أن "احتلال الصحراء قد انتهى بعودة" الإقليم إلى "المغرب بموجب اتفاقات مدريد التي أبرمت في تشرين الثاني/نوفمبر 1975 وأحاطت الجمعية العامة بها علماً في قرارها 58/34 باء الصادر في كانون الأول/ديسمبر 1975".

ومن اللافت للاهتمام أن ممثل دولة الاحتلال يتذكر على ما يبدو الدرس الذي تعلّمه من رسالتنا السابقة (S/2024/520) التي كشفنا فيها تحريفه المتعمد لقرار الجمعية العامة 3458 باء (د-30)، عندما ادّعى زوراً أن الجمعية العامة أيّدت (استُخدمت عبارة "entériné" في البيان الأصلي الذي أُدلي به بالفرنسية) "اتفاق مدريد". ومع ذلك، ما يزال أمامه الكثير ليتعلمه حتى يتوقف عن نشر ادعاءات ظاهرة البطلان تشكّل استغباء للدول الأعضاء.

فمن الحقائق الثابتة أن الجمعية العامة لم "تؤيد" "اتفاق مدريد" أو "توافق" عليه قط. ولم تعتبر أبداً أن الاتفاق أثّر على المركز الدولي للصحراء الغربية بوصفها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي وفقاً لقرار الجمعية العامة 742 (د-8) المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1953 والقرارات ذات الصلة. والرأي القانوني الذي أصدره وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني، في 29 كانون الثاني/يناير 2002، بناء على طلب مجلس الأمن، واضح تماماً بشأن هذه المسألة.

فقد أكّد المستشار القانوني هانس كوريل، في رأيه القانوني أن "اتفاق مدريد لم ينقل السيادة على الإقليم، ولم يمنح أياً من الدول الموقِّعة مركز الدولة القائمة بالإدارة – وهذا المركز ما كان لإسبانيا وحدها أن تنقله من طرف واحد. ولم يؤثر نقل السلطة الإدارية على الإقليم إلى المغرب وموريتانيا في عام 1975 على المركز الدولي للصحراء الغربية بوصفها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي". (S/2002/161، الفقرة 6)

وإذا كان احتلال الصحراء الغربية قد "انتهى" بموجب "اتفاق مدريد" المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر 1975، كما يدّعي ممثل دولة الاحتلال، فلماذا تُبقي الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية وكذلك مجلس الأمن قضية الصحراء الغربية قيد النظر "باعتبارها مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار" في حالة الجمعية العامة "وباعتبارها مسألة تتعلق بالسلام والأمن" في حالة مجلس الأمن (A/79/229، الفقرة 2)؟

وإذا كان احتلال الصحراء الغربية قد "انتهى" بموجب "اتفاق مدريد" المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر 1975، فلماذا شجبت الجمعية العامة بشدة "استمرار احتلال المغرب للصحراء الغربية" في قرارَيها A/RES/34/37 لعام 1979 و A/RES/35/19 لعام 1980؟

ولماذا أنشأ مجلس الأمن، بإجماع أعضائه وتحت سلطته، بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في عام 1991 لإجراء استفتاء "لتمكين شعب الصحراء الغربية، ممارسة منه لحقه في تقرير المصير، من أن يختار بين الاستقلال أو الاندماج مع المغرب". (S/21360، الفقرة 1)؟

ولم يتمكّن ممثل دولة الاحتلال قطّ من الإجابة عن أيّ من هذه الأسئلة المباشرة التي تُظهر عبثية "الحجة" برمتها التي تحاول دولة الاحتلال على أساسها أن "تبرّر" احتلالَها غير القانوني للصحراء الغربية المستمر منذ عام 1975 في انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة وللقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

3 - وافقت دولة الاحتلال رسمياً على إجراء الاستفتاء على تقرير المصير في عام 1988 ثم تراجعت عن ذلك خشية أن تخسر الاستفتاء

لا يفوّت ممثل دولة الاحتلال أيّ فرصة لإعلان معارضة بلده للاستفتاء الذي قبله رسمياً في آب/أغسطس 1988 بقبول "مقترحات التسوية" المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والتي تشكّل جوهر ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو).

وتكفي هنا الإشارة إلى البيان الذي أدلى به ملك المغرب، الحسن الثاني، في 27 أيلول/سبتمبر 1983، أمام الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة عندما أعلن كما هو مُسجّل رسمياً أن: "المغرب يقول إنه مستعد أن يتمّ الاستفتاء ابتداء من الغد إذا ما أردتم ذلك. وإن المغرب على استعداد لتقديم جميع التسهيلات لجميع المراقبين من حيثما أتوا، لكي يتحقق وقف إطلاق النار وحتى تجري استشارة عادلة ومنصفة ومخلصة. وأخيراً، يتعهد المغرب رسمياً وعلناً بأن يعتبر نفسه ملزماً ومرتبطاً بنتائج هذا الاستفتاء". (A/38/PV.8، الفقرة 26).

ولا يمكن لممثل المغرب، دولة الاحتلال، أن ينكرَ أن الملك السابق لبلده قد ألزم بلده بالاستفتاء وتعهّد رسمياً بقبول نتائجه. وليس له أن ينكرَ أيضاً أن بلده تراجع بعد ذلك عن التزامه وأعربَ "عن عدم استعداده للمُضي قُدُماً في تنفيذ خطة التسوية". (S/2002/178، الفقرة 48) كما أفاد الأمين العام نفسه في عام 2002.

وقد شرح وزير خارجية الولايات المتحدة السابق، جيمس أ. بيكر الثالث، الذي شغل منصب المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية في الفترة من عام 1997 إلى عام 2004، سببَ تراجُع المغرب، دولة الاحتلال، عن التزامه بالاستفتاء. فقد قال جيمس أ. بيكر الثالث، في مقابلة مع شبكة PBS الإخبارية في 19 آب/أغسطس 2004: "كلما اقتربنا من تنفيذ خطة التسوية... زاد قلق المغاربة، في اعتقادي، من احتمال عدم فوزهم في الاستفتاء".

ولذلك ينبغي لممثل دولة الاحتلال أن يكفَّ عن محاولة "تبرير" معارضة بلده للاستفتاء الذي كان قد قبله بلده رسمياً في السابق. فالحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية لم يُنفّذ حتى الآن ليس بسبب أي مشكلات في "تسجيل الناخبين" بل فقط لأن المغرب، دولة الاحتلال، متخوف من نتيجة التصويت. وإن الأمر بهذه البساطة.

ويشير ممثل دولة الاحتلال إلى "المبادرة" الاستعمارية المغربية لعام 2007، والتي تمثّل أحدث تطور في حملة متواصلة من قبل دولة الاحتلال لإفشال إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية وحرمان شعب الصحراء الغربية من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

وفي الواقع، فإنّ ما يُسمّى بـ "المبادرة" ليست أكثر من تمثيلية تسعى من خلالها دولة الاحتلال إلى الحصول على ما أخفقت في تحقيقه بالقوة الغاشمة أو عبر صناديق الاقتراع. وبالتالي، فإنّ البلدان التي تحترم نفسها والملتزمة حقاً بدعم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لا يمكنها أبداً أن تقبلَ، ناهيك عن أن تؤيد، هذه "المبادرة" الاستعمارية التي يجب إدانتها بعبارات لا لبس فيها.

وفي الختام، وكما أثبتنا أعلاه بالأدلة الموثقة، فإنّ الادعاءات التي ساقها ممثل المغرب، دولة الاحتلال، في رسالته الأخيرة إلى مجلس الأمن لا أساس لها من الصحة وخادعة بالقدر نفسه كما يظهر جلياً. وإذا كان يعتقد أنّ ترديد الأكاذيب نفسها سيجعل الناس يصدقونها في نهاية المطاف، فهو يخدع نفسه والجمهور الذي اعتاد خِداعه بحركاته المسرحية.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) سيدي محمد **عمار**

السفير

ممثل جبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة

والمنسّق مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية